على موضوع واحد في وقت واحد من جهة واحدة ويجوز كذبهما معا اذ الموجبتان
انما تصدقان عند وجود الموضوع ويجوز كذبهما بعدم الموضوع واذا كذبتا
صدق مقابلاهما بالضرورة وهما السالبتان مثال الموجبتين زيد كاتب زيد
لا كاتب مثال السالبتين زيد ليس بكاتب ليس زيد بلا كاتب قال وقد
يستلزم الموضوع احد الضدين بعينه او لا بعينه او لا يستلزم شيئا منهما عند
الخلو والاتصاف بالوسط ولا يعقل للواحد ضدان وهو منيع عن الاجناس
ويشكل في الانواع باتحاد الجنس وجعل الجنس والفصل واحدا اقول
لما فرغ من احكام تقابل العدم والملكة اشار الى احكام تقابل التضاد فقال
وقد يستلزم الموضوع احد الضدين بعينه مثل الثلج يستلزم البياض بعينه او لا بعينه
مثل بدن الحي المستلزم للصحة او المرض فان بدن الحي يستلزم احدهما لا بعينه
وقد لا يستلزم الموضوع احد الضدين لا معينا ولا غير معين وحينئذ اما ان
يخلو عنهما وعن الوسط كالفلك الخالي عن الحرارة والبرودة والوسط واليه اشار
بقوله عند الخلو او يتصف بالوسط واليه اشار بقوله او الاتصاف بالوسط والوسط
اما ان يكون له اسم محصل كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد وكالاغبر والاحمر
المتوسط بين الاسود والابيض او لا يكون له اسم محصل بل يعبر عنه بسلب الطرفين
كقولنا لا عادل ولا جائر لكن ليس كلما يعبر عنه بسلب الطرفين كان وسطا
فان الفلك يقال انه لا ثقيل ولا خفيف فلا يشبه به الى حالة متوسطة بين الخفة
والثقل ولا يعقل للشيء الواحد ضدان بل ضد الواحد واحد لان ضد الشيء هو
ما وجوده عدمه فالذي يلزم من وجوده عدم الضد لا يخلو اما ان يكون واحدا
او متعددا فان كان واحدا لزم ان يكون ضد الواحد واحدا فقط وان كان متعددا
فان لم يكن واحد منهما في غاية البعد من الضد الاول لم يكن واحد منهما ضدا له
وان كان احدهما في غاية البعد فقط كان هو الضد فقط وان كان كل منهما في غاية
البعد فان كان مضادتهما له بامر مشترك بينهما يكون الضد ذلك الامر المشترك فيكون
الضد امرا واحدا وان كان مضادتهما له بسبب امر مختص بكل منهما كان الضد
الاول ضدا للذين بكل الامرين مختلفين فيكون الضد من هذه الجهة شيئا
واحدا له ضد واحد وكذا الضد من الجهة الاخرى فعلم ان ضد الواحد على كل تقدير
ليس الا شيئا واحدا وهو المطلوب وقد علم بالاستقراء ان الاجناس لا تتضاد بل التضاد
انما يعرض للانواع الاخيرة والتضاد في الانواع الاخيرة مشروط بدخولها تحت
الجنس الواحد السافل وهذا ايضا علم بالاستقراء وقيل ان الخير والشر
جنسان متضادان اجيب بانا لا نسلم ان الخير والشر متضادان فان الخير حصول
كمال للشيء والشر عدم ذلك الكمال لذلك الشيء القابل له فبينهما تقابل العدم والملكة

دقيق

وقيل ان الشجاعة مضادة للتهور والجبن فيكون للشيء الواحد ضدان
ويكون كل من الضدين مندرجا تحت جنس غير الجنس المندرج تحته
الضد الاخر فان الشجاعة داخلة تحت جنس الفضيلة والتهور والجبن الذان
ضداهما مندرجان تحت جنس الرذيلة والجواب عنه ان الشجاعة لا تكون
ضد شيء منهما فانه ليس بينهما وبين احدهما غاية الخلاف قوله ويشكل
الجنس والفصل واحدا اشارة الى جواب دخل مقدر توجيهه ان يقال ان
كل واحد من الضدين يشتمل على جنس وفصل والجنس لا يقع به تضاد لانه واحد
فيهما فالتضاد انما يقع بالفصول والفصول لا يجب اندراجها تحت جنس واحد
فلا يجب دخول الضدين تحت جنس واحد تقرير الجواب ان جعل الجنس
والفصل واحدا في الخارج فالموجود العيني هو بعينه جنس وفصل ولا يكون
لكل منهما وجود مغاير لوجود الاخر في الاعيان بل كون كل منهما موجودا مغايرا
بالوجود للاخر انما هو باعتبار العقل فالتضاد في الحقيقة عارض للانواع المحصلة
في الخارج لا للفصول الموجودة بالاعتبار لان التضاد انما هو في الامور الموجودة
في الاعيان لا في الامور الاعتبارية واعلم ان هذه الاحكام انما هي للتضاد
الحقيقي لا للمشهوري وانما لم يتعرض هنا لاحكام التضايف لان بحث الاضافة يجيء مفصلا
في مباحث الاعراض قال

الفصل الثالث في العلة والمعلول

كل شيء يصدر عنه امر اما بالاستقلال او بالانضمام فانه علة لذلك الامر والامر معلول له وهي فاعلية
ومادية وصورية وغائية اقول لما فرغ من لواحق الماهية شرع في لواحق
الوجود وان العلة والمعلولية من الاعتبارات العقلية الاضافية اللاحقة
بالموجود والعلية والمعلولية تصورهما بديهي فان كل واحد يعرف ببديهة العقل
معنى المؤثر والمتأثر فتعريفهما هاهنا تعريف بحسب اللفظ لا بحسب الحقيقة اذا عرفت
ذلك فنقول العلة ما يصدر عنه امر اما بالاستقلال ان كانت تامة او بانضمام غيره
اليه ان كانت ناقصة والمعلول هو الامر الذي صدر والعلة التامة جميع ما يتوقف
عليه الشيء والعلة الناقصة بعضه ويدخل في العلة التامة الشرائط وزوال
الموانع وليس المراد من دخول عدم المانع في العلة التامة ان العدم يفعل شيئا بل
المراد به ان العقل اذا لاحظ وجوب المعلول لم يجده حاصلا دون عدم المانع
والعلة التامة المشتملة على جميع العلل الناقصة لا تكون موجودة واحدة في الخارج
لامتناع تركب الشيء من الامور الوجودية والعدمية في الخارج بل كونها موجودا واحدا
مركبا انما هو باعتبار العقل ولا يلتفت الى ما يقال من ان الشيء اذا كان موجودا في
الخارج يجب ان يكون علته التامة موجودة اولا بالذات فالعلل الناقصة اربع

Copyright © King Saud University